



مجلة الإدارة والاقتصاد Journal of Administration & Economics

Mustansiriyah
University

College of
Administration &
Economics

P-ISSN: 1813 - 6729

E-ISSN: 2707-1359

تأثير النشاط المصرفي في زيادة فاعلية الاستثمارات المحلية: دراسة تحليلية في مصرف الاستثمار العراقي

حسين كاظم جبر

قسم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق

Email: hk358101@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/>

صبحي حسون عباس

قسم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق

Email: shassoon@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0001-7017-6595>

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 2022/ 8 / 21

تاريخ قبول البحث: 2022 / 9 / 20

عدد صفحات البحث 161 - 175

الكلمات المفتاحية:

مصرف الاستثمار العراقي، تأثير النشاط المصرفي، الاستثمارات المحلية، القروض، الودائع .

المراسلة:

أسم الباحث: حسين كاظم جبر

Email:

hk358101@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث الى القاء الضوء على تجربة احد المصارف التجارية العراقية الخاصة في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال القاء الضوء على واقع الاستثمار المحلي في العراق ومدى قدرته في تلبية متطلبات التنمية والقيام بفحص دور وتوجه مصرف الاستثمار العراقي من خلال التحليل وإظهار نقاط القوة والضعف فيها، وينطلق البحث من مشكلة يعاني بها الاقتصاد العراقي من ضعف تمويل الاستثمار المحلي وقد يتوجه بعض هذا التمويل الى استثمارات غير منتجة او مضاربية أو أنشطة غسل الاموال، اذ ان اي ضعف في دور الأنشطة المصرفية ازاء عملية التمويل يلقي بظلاله على تلك التنفيذ البرامج الاستثمارية، وينطلق البحث في سبيل تحقيق اهدافه من فرضية مفادها: هناك قصور في اسهام مصرف الاستثمار العراقي كأحد المصارف التجارية العراقية الخاصة في الاستثمارات المحلية ورفع فاعليتها. ان اهم نتيجة هي اثبات صحة ما جاء به من فرضية البحث هناك قصور في اسهام مصرف الاستثمار العراقي كأحد المصارف التجارية العراقية الخاصة في الاستثمارات المحلية ورفع فاعليتها، ويستنتج البحث بان هناك قصور في اسهام الأنشطة المصرفية والمتمثلة ب (اجمالي الودائع، واجمالي الائتمان، واجمالي الاستثمارات) في فاعلية الاستثمارات المحلية والمتمثلة ب(اجمالي رأس المال الثابت الخاص) حيث تبين ان معدل النمو المركب نسبة مساهمة اجمالي الودائع الى اجمالي رأس المال الثابت الخاص (-4.83%)، وان معدل النمو المركب نسبة مساهمة اجمالي الائتمان الى اجمالي رأس المال الثابت الخاص (-4.00%)، وان معدل النمو المركب نسبة مساهمة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي رأس المال الثابت الخاص (9.98%)

1. المقدمة

تعد المصارف التجارية عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي، لأنها تحفظ الاموال وتنميها وتسهل مداولتها وتخطط في استثمارها لذلك لا يمكن انكار الدور الايجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في تقديم الخدمات والتمويل والاستثمار في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية. اذ ان النشاط المصرفي الرئيسي الذي تقوم به المصارف التجارية هو قبول الودائع ومنح الائتمان للأفراد والمؤسسات الاخرى كما يمكن ان يكون له دور في تمويل المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية. لذلك لا يمكن اهمال ذلك الدور الذي يقوم به النشاط المصرفي في ظل انفتاح داخلي على اقتصاد السوق.

ان الدول لا يمكن ان تزدهر او تتقدم بدون وجود نظام مصرفي قادر على القيام بعملية التنمية الاقتصادية من خلال انشطته وفعالياته والخدمات التي يقدمها ومهما كان نوع البلد

فان المصارف التجارية تحل مركز الصدارة والاهمية الجوهرية كونها أكبر المؤسسات المالية في ذلك الاقتصاد، وبهدف الامام بموضوع البحث وهدف التوصل الى الاهداف التي يسعى اليها، فصلت الدراسة الى اربعة مباحث وكما يلي: المبحث الاول الاطار المفاهيمي للنشاط المصرفي والاستثمارات المحلية، المبحث الثاني: الاطار العلمي للبحث ويقسم الى نشأة وتطور مصرف الاستثمار، استعراض مسار تطور النشاط المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010-2020)، المبحث الثالث: تحليل تأثير النشاط المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي في فاعلية الاستثمارات المحلية للمدة (2010-2020)، المبحث الرابع:

الاستنتاجات والتوصيات . بعد اجراء تحليل تأثير بعض متغيرات النشاط المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي ومدى تمكنها من التأثير في فاعلية الاستثمارات المحلية، استنتج ان اداء النشاط المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي مازال ضعيفا بالرغم من الاصلاحات التي طالت البيئة المصرفية، على الرغم من انتاج السلطات النقدية برنامج الاصلاح النقدي والمصرفي بعد عام 2003..

2. اهمية البحث

تكمن اهمية هذا البحث في تفعيل دور مصرف الاستثمار العراقي الخاص في دعم الاستثمار ومطالبته بلعب الدور الرئيس في مجال تمويل الاستثمارات المحلية من خلال مساهمته بالملكية في المشاريع الاقتصادية أو تقديم القروض المصرفية والذي من شأنه دعم الاستثمارات المحلية ورفع فاعليتها. كما ان دور المصرف التجاري يبرز بوضوح أكبر في الوقت الحاضر حيث تعاني المالية العامة من عجز مستدام وكبير إثر تعرض اسعار النفط للتدهور أحيانا في السوق الدولية والذي أي النفط يعتبر المصدر الاساسي للإيرادات العامة مما يجعل المصارف العامة تعاني من صعوبات بالغة في تمويل الاستثمارات الضرورية والمطلوبة. وكذلك تكمن أهمية البحث في اظهاره لمدى تأثير متغيرات النشاط المصرفي المتمثلة ب (استثمارات المصارف، ودائع المصارف، ائتمان المصارف) لمصرف الاستثمار العراقي في فاعلية الاستثمارات المحلية للعراق.

3. هدف البحث

يهدف هذا البحث الى القاء الضوء على تجربة أحد المصارف التجارية العراقية الخاصة في تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل سياسات التحول من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد القائم على قوى السوق (العرض والطلب) لذلك يسعى البحث الى الاجابة عن التساؤل الاتي: هل يمكن للمصارف تطبيق أو انشاء مشاريع استثمارية خاصة بها مدرة للدخل وتمويل القائم منها. بناء على ما سبق ذكره يسعى البحث الى ما يأتي:

- 1- القاء الضوء على واقع الاستثمار المحلي في العراق ومدى قدرته في تلبية متطلبات التنمية.
- 2- القيام بفحص دور وتوجه مصرف الاستثمار العراقي من خلال التحليل والقياس في تعزيز ودعم سياسات الاستثمار وإظهار نقاط القوة والضعف فيها.

4. الاطار النظري

1.4. تعريف النشاط المصرفي:

يعرف النشاط المصرفي على أنه النشاط التجاري لقبول الأموال المملوكة لأفراد وكيانات أخرى وحمايتها، ومن ثم إقراض هذه الأموال من أجل القيام بأنشطة اقتصادية مثل جني الأرباح أو ببساطة تغطية نفقات التشغيل. [31] وعُرف النشاط المصرفي بأنه نشاط جذب الودائع فيما يتعلق بأموال الافراد والكيانات القانونية وتخصيص هذه الأموال نيابة عن المصرف وعلى مسؤوليته الخاصة فتح وخدمة حسابات الافراد والكيانات القانونية. ويعد الركيزة الأساسية في تطوير وتوسيع الاعمال المصرفية من خلال توسيع حزمة خدماتها وتحسين قدراتها في مجالات المنتجات والتسويق وخدمة العملاء. [25] كما يعرف النشاط المصرفي على انه النشاط الذي يقدمه المصرف للزبائن والذي يعطي قيمة للزبون والمصرف في ان واحد وذلك من خلال اشباع حاجات الزبائن وتحقيق هدف الربحية التي يسعى اليها المصرف. [19] يلاحظ مما سبق بان تعريف النشاط المصرفي يختلف باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون وباختلاف النظرة الى الأهداف التي تحققها تلك المصارف ولذلك تنوعت التعاريف بشكل يصعب ذكر تعريف شامل للنشاط المصرفي، إضافة الى تطور المؤسسات المالية في المجتمعات وظهور الجديد منها أدى الى وضوح مفهوم الأنشطة المصرفية وأصبح من السهولة التعرف على الأهداف الرئيسية لعملها. لذلك يمكن تعريف النشاط المصرفي بناء على تلك الأهداف بأنه ذلك النشاط الذي تقوم به مؤسسة ما يكون هدفها المتاجرة بالنقد (الأموال) التي تم الحصول عليها من الغير بشكل ودائع او قروض ثم تغيير استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة اهداف منها:

- 1- الحصول على عائد مناسب لمالكي المصرف (العائد على راس المال).
- 2- تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الافراد بما يعود عليهم بالنفع ولخدمة الاقتصاد الوطني.

2.4. الوظائف الحديثة للنشاط المصرفي

يمكن بيان الوظائف الحديثة التي ابدأ النشاط المصرفي العمل بها وخاصة بعد توجهه نحو الصيرفة الشاملة بما يلي:

- 1- تنمية وتطوير التجارة الداخلية والخارجية: اثر تطور التجارة بشكل كبير على دور النشاط المصرفي ، لم يلعب النشاط المصرفي دورا مهما رئيسا في التجارة الداخلية فحسب بل لعب ايضا دورا في التجارة الخارجية عن طريق المصارف التجارية من خلال فتح الاعتمادات المستندية ، والتي توفر التمويل حتى في النقد الاجنبي ، تساعد المصارف المتداولين عن طريق خصم فواتيرهم او شراء فواتيرهم التي من خلالها توفر المساعدة المالية الفورية وبالتالي فان المصرف لا يروج للتجارة فحسب بل يساعد ايضا رجال الاعمال على توسيع اعمالهم وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Department. [3]

- 2- تشجيع الاستثمارات: تسهم الأنشطة المتنوعة التي تمارسها المصارف في زيادة الاستثمارات المحلية، طالما ان قيام المصارف بالاستثمار او المساهمة فيه يعد كوظيفة مضافة الى الوظائف الأساسية للمصرف، وهي تلقي الايداعات ومنح الائتمان بمختلف اشكاله. والاستثمار من الناحية المصرفية هو توظيف الاموال المتاحة في موجودات متنوعة من اجل الحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل تغطي المبلغ المستثمر وعلاوة المخاطرة وتتجاوز معدل التضخم. او هو توجيه موجودات المصرف المملوكة

(المتوافرة) في مجالات انتاجية لتحقيق ايرادات كافية تغطي تكاليفها وهامش المخاطرة فيها فضلا عن تحقيق عائد ايجابي اضافي.

[6]

3- تمويل وممارسة الانشطة التجارية: بصفتها وسيطا ماليا لا يقوم النشاط المصرفي فقط بتشجيع الاستثمارات ولكن ايضا يمكن قطاع الشركات من الدخول في قروض ضخمة للقيام بأعمال تجارية واسعة النطاق داخل وخارج الدولة. تندمج مجموعة من المصارف معا وتتولى تمويل اتحاد يتم من خلاله تمكين الشركات من شراء اصول ضخمة مثل شراء سفينة او طائرة او زيادة الاسطول الحالي في شركات الطيران او شركات الشحن، تقديم خدمات السياحة والسفر وتقديم الخدمات الشخصية للأفراد اضافة الى تقديم خدمات الجدوى الاقتصادية او القيام بدور المستشار المالي للمستثمرين حيث يتم تنشيط الاقراض بضمان الاوراق المالية. [5]

4- الوساطة المالية: تقليديا، كان الوظيفة الرئيسية للمصارف التجارية تتألف من اخذ الودائع وتقديم القروض للمقترضين، ففي الوقت الحاضر تقدم المصارف التجارية عددًا كبيرًا من الوظائف الحديثة بسبب تحرير الصناعة المصرفية وزيادة المنافسة المحلية والدولية. لذلك حولت المصارف التجارية عملياتها من أنشطة ضيقة نسبيًا الى شركات مالية كاملة الخدمات ومن ضمنها الوساطة المالية. (24) الوساطة المالية هي ببساطة تحويل الأصول والأموال من المقرض للمقترض، اي أنها "الكيانات التي تتوسط بين مقدمي ومستخدمي رأس المال. فإن وظيفة الوساطة المالية ليست محدودة فقط لتحويل الأموال من وحدة الفائض إلى وحدة العجز. لديها إمكانات كبيرة لمواءمة تعقيد الصناعة المالية من خلال وظيفتها التي يلعبها القطاع المالي من أجل حل أكبر قدر ممكن للاحتياجات المالية. [19]

5. انواع الأنشطة المصرفية

تعد المصارف التجارية من اهم المؤسسات المالية الدولية، فهي تعد جزءا أساسيا في عملية تحويل رؤوس الاموال من اصحاب الفائض المالي (المقرضين) الى اصحاب العجز المالي (المقترضين)، وتنبج هذه الأهمية من خلال ما تقدمه من أنشطة مصرفية متعددة ومتنوعة، هذه الأنشطة تساعد في تنشيط وتحريك العملية الاقتصادية أي انها تساعد في تسريع عجلة نمو والاقتصاد نحو الأمام، ومن أبرز الأنشطة التي تمارسها المصارف التجارية هي:

- 1- قبول الودائع وتنمية الادخار: يعد قبول الودائع من أقدم الأنشطة المصرفية، إذ تقوم المصارف التجارية بصفتها المعتادة قبول ودائع بجميع انواعها من الأفراد والهيئات. [9] وتُعد الودائع أكثر مصادر التمويل لدى المصارف وفي حالة تصفية المصرف فإن العائد من بيع موجوداته يستخدم أولاً لتسديد المودعين، ومن ثم الدائنين وبعدها ما تبقى من أموال يتم تسديد مستحقات المساهمين. [26] وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة المصرفية كمنح القروض وخلق النقود.
- 2- التسهيلات الائتمانية: تعد التسهيلات الائتمانية من الأنشطة المصرفية التي تيسر للزبائن لتمويل نشاطهم بأقل جهد وأقل قدر ممكن من التكاليف التي يتحملوها في سبيل تحقيق ذلك، حيث تعتبر التسهيلات المصرفية من العمليات الهامة والاساسية التي تقوم بها المصارف وهي اهم بند لتوظيف الاموال لدى المصرف وتعتبر عمليات التمويل المصرفي المصدر الاساسي لإيرادات المصرف. [3] ومن انواع التسهيلات الائتمانية نجد منح القروض (الائتمان)، حيث تتبين أهمية الائتمان بوصفها العمود الفقري لأي مصرف ومنها يتحقق عائد النشاط الائتماني إذ يمثل هذا النشاط المحور الرئيس لإيرادات أي مصرف مهما تنوعت وتعددت أنشطته الأخرى. [14] لذلك يمكن تعريف القروض بأنها: هو الثقة التي يعطيها المصرف للأفراد والمؤسسات والهيئات المحتاجة للتمويل إذ يضع تحت تصرفهم مبلغا من الاموال لاستخدامه في غرض محدد خلال مدة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه. [10]

3- الاستثمار المصرفي في الشركات التابعة أو المساهمة: يستدل عن بعض الاستثمار المصرفي بالاستثمارات المالية في (الاسهم والسندات) المتاحة للاستثمار في الاسواق المالية بالإضافة الى الاوراق المالية الأخرى بغرض احتوائها فترة زمنية معينة ثم بيعها عند ارتفاع اسعارها في الاسواق المالية بهدف الحصول على عائد اضافي. كما يعرف الاستثمار المالي بعقود مكتوبة يحق لحاملها المطالبة بالأرباح او الفوائد بشكل قانوني. وهذا يتمثل في جني جزء من عائد الاصول الحقيقية المصدرة للأوراق المالية. [16] كما ويعرف الاستثمار المالي من قبل هيئة المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بانه الاستثمار طويل الامد في الاوراق المالية كالأسهم والسندات.

6. مفهوم واهمية الاستثمارات

1.6 مفهوم الاستثمار Investment concept

أقتبس مفهوم الاستثمار اصوله العلمية من علم الاقتصاد لكون مضمون الاستثمار يشير الى التخصيص الكفوء للموارد المتاحة وتقييمها وهو على صلة وثيقة بمجموعة اخرى من المفاهيم الاقتصادية ومن اهمها الدخل Income ، والادخار Saving، والاستهلاك Consumption، والاقتراض Borrowing. [13]

ولقد تعددت المفاهيم حول الاستثمار وختلفت حسب الزاوية المنظورة اليها ونلاحظ ذلك فيما يلي:

1.1.6 مفهوم الاستثمارات من الناحية الاقتصادية

يُعرف الاستثمار بانه اي موجود سواء كان ملموس او غير ملموس والذي من المتوقع ان يؤدي الى تحقيق عائد دوري او يؤدي الى زيادة في القيمة. [30]

ويمكن تعريف الاستثمارات على انها ارتباط رؤوس الاموال بوجود واحد أو أكثر والتي يحتفظ بها لفترات مستقبلية. [18]

2.1.6. مفهوم الاستثمارات من الناحية المالية

يُعد به التضحية بالإيرادات مالية سائلة من أجل الحصول على إيرادات أخرى في فترات زمنية متعاقبة. [19] يُعرف الاستثمار بأنه استخدام وترسيخ الاموال في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف تحقيق تراكم راس مال جديد ورفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض رأس المال القديم. [11]

3.1.6. مفهوم الاستثمارات من الناحية المصرفية

يقصد بها توظيف الاموال في الموجودات لأجل طويلة او متوسطة او قصيرة بهدف تحقيق الربح (العائد). كما وعرفت الاستثمارات على انها تشكيلة من الاوراق المالية يحتفظ بها المصرف لتحقيق الاهداف التي يسعى اليها في الربحية والسيولة والامان والمسؤولية الاجتماعية. [27]

2.6. اهمية الاستثمارات المحلية

أن الاستثمارات المحلية لها اهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للمجتمع ويمكن توضيح اهمية هذه الاستثمارات فيما يلي: [8]

[15] [22]

- 1- تساهم الاستثمارات المحلية في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وارتفاع مستوى نصيب الفرد منه حيث ان الاستثمارات تمثل نوعا من الاضافة الى الموارد المتاحة او تعظيم هذه الموارد او تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.
- 2- اسهام الاستثمارات في مكافحة الفقر والجهل وبعض اشكال التخلف والقضاء على البطالة من خلال استخدام الأيدي العاملة وذلك لان العمل له انعكاسات هامة على حياة والافراد ومستقبلهم.
- 3- مساهمة الاستثمارات المحلية في دعم البنى التحتية للمجتمع حيث ان الاستثمار في مشروع ما يتطلب اقامة بناء او شق طريق، او غير ذلك.
- 4- تساهم الاستثمارات المحلية في دعم الأمن الاقتصادي للمجتمع، كما وتساهم في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام، والموارد الطبيعية.
- 5- اسهام الاستثمار المحلي في دعم الموارد المالية للدولة من خلال تسديد ما يترتب على المشروعات من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.
- 6- تساهم الاستثمارات في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه الى انشاء مشروعات تعمل على تحقيق هذه السياسة ومساهمة الاستثمارات في توظيف اموال المدخرين وهنا يمكن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.
- 7- انتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الاجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

7. بعض المتغيرات المعبرة عن الاستثمارات المحلية

تشير الادبيات ذات الصلة بأن أفضل مؤشر للاستثمارات المحلية هو اجمالي تكوين راس المال الثابت ويمكن توضيح هذا المفهوم فيما يلي.

يستخدم مفهوم اجمالي راس المال الثابت (GFCF) Gross fixed capital في مضمارة الحسابات القومية الرسمية. وهو يعبر عن قيمة عملية الامتلاك للموجودات الثابتة الجديدة أو السائدة لدى قطاع الأعمال والحكومة والعوائل مطروحا منها قيمة عملية التخلي عن الموجودات الثابتة. GFCF هو أحد مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وبالتالي يظهر شيئاً عن مقدار القيمة المضافة الجديدة في الاقتصاد التي يتم استثمارها بدلاً من استهلاكها، كما يتضح ادناه. [28]

تعد الموجودات الثابتة بمثابة موجودات ملموسة أو غير ملموسة يتم توليدها كمخرجات من عملية الإنتاج حيث تستخدم بشكل متواتر في عملية انتاج اخرى لسنة على اقل تقدير. [21] بذلك، يتكون إجمالي تكوين رأس المال الثابت من استثمارات المنتجين المقيمين، مع خصم عمليات التصرف، في الأصول الثابتة خلال فترة معينة. إنه مقياس للزيادة الصافية في مخزون رأس المال في فترة معينة. يستنتج الحساب الاستهلاك أو شراء الأراضي. [23]

ان إجمالي رأس المال الثابت هو في الأساس صافي الاستثمار. وهو يعد من احدى عناصر طريقة الإنفاق المستخدمة لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي. بعبارة اخرى، يعبر إجمالي رأس المال الثابت عن الزيادة الصافية في رأس المال الثابت. يشمل إجمالي رأس المال الثابت الإنفاق على تحسين الأراضي وشراء المنشآت والآلات والمعدات؛ بناء الطرق والسكك الحديدية والمباني السكنية الخاصة والمباني التجارية والصناعية. [29]

8. النشاط المصرفي واسهامه بالاستثمار المحلي

تسهم المصارف التجارية بشكل كبير ومؤثر في الاقتصاد القومي فهي تعد من المؤسسات المالية التي تقوم بدور كبير في توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وتتخذ المؤسسات المصرفية مكانة كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة فهي من المؤسسات المالية المؤثرة بشكل مباشر في السياسة المالية والنقدية لأي دولة سيما في مجال الائتمان الداخلي، لذلك ان المصارف التجارية لها دور كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية لان نشاطها الرئيس هو التمويل فضلا عن أنشطة اخرى تخص الدولة مثل التجارة الخارجية للدولة وغيرها. ويتمثل نشاط المصارف بقبول الودائع واستعمالها في تمويل الاستثمارات اضافة الى التسهيلات الائتمانية من خلال منح القروض كائتمان مصرفي او شراء أسهم وسندات كاستثمارات باستخدام راس المال المتاح للمصارف. كما

قامت المصارف الخاصة في السنوات الاخيرة باستثمار اموالها في شراء سندات الدين الحكومية على اختلاف انواعها وهذا يعني مساهمة المصارف الخاصة بشكل فاعل في توفير السيولة النقدية للحكومة من خلال دعم إصدارات وزارة المالية والمصرف المركزي من حوالات الخزينة. [20]

لذلك يمكن تمييز النشاط الاقتصادي للمؤسسات المالية والمصرفية من خلال العلاقة المتداخلة بين الوحدات الاقتصادية وخلق الادوات المالية فمجال الأنشطة المالية هي البنية الفوقية بينما مجال الأنشطة الاقتصادية المادية هي البنية التحتية ، لقد انبرت الدول المتطورة لخلق المزيد من الادوات التي تسهل عمل نشاط الوحدات الاقتصادية ، كذلك تقليل المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات والاسواق المالية نتيجة الوساطة المالية التي تمارسها ومحاوله الموازنة بين العائد والمخاطرة لتحقيق التكامل في متطلبات العمل المصرفي والمالي استنادا الى مصفوفة (الربحية والسيولة والامان) والتي من خلالها يتحقق الانسجام والترابط في تحديد مستويات المخاطرة قبل حدوثها . [29] إذ تعد المصارف التجارية الجهة التمويلية الرئيسة لتطوير النشاطات الاستثمارية حيث تُعد أحد العناصر الدافعة لنمو الاستثمار المحلي، لذلك يحتل التوظيف في الاستثمار المرتبة الثانية بعد اشباع حاجات النشاط الاقتصادي الى القروض. فعند وضع قدرا كافٍ من الاموال في حوزة المصرف لمواجهة سحبوات العملاء وطلبات القروض، يعمل المصرف على توظيف الفائض الذي بحوزته في استثمارات طويلة الاجل بدلا من ترك ذلك الفائض عاطلا من دون تشغيل. فليس من مهمة المصرف اكتناز المال وحجبه عن التداول. [1]

9. استعراض مسار تطور النشاط المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010-2020)

ينصرف هذا المحور الى تحليل واقع النشاط المصرفي وتطور الوضع المالي، لمصرف الاستثمار العراقي، حيث يتناول هذا المبحث بالتفصيل نشأة وتأسيس المصرف والتطورات التي حصلت على راس المال وعدد الفروع والمساهمة في الشركات الخاصة وأيضا سيتم تناول بعض المؤشرات المالية ضمن قائمة المركز المالي لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010 – 2020)، وذلك لغرض التوصل الى معدلات النمو التي طرأت على هذه المؤشرات لبيان تطور اعمال المصرف.

1.9 نشأة وتطور مصرف الاستثمار العراقي

اسس مصرف الاستثمار العراقي (كشركة مساهمة خاصة) برأس مال قدره (100) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/5236) المؤرخة في (1993/7/13) الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة بموجب قانون الشركات النافذ آنذاك المرقمة (36) لعام 1983 المعدل وحصلت موافقة المصرف المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان على منح اجازة ممارسة الصيرفة بكتابه المرقم (ص / 5/942/10) المؤرخ في 1993/9/28 وباشتر المصرف نشاطه في ممارسة الاعمال المصرفية بشكل فعلي منذ تاريخ 1994/7/21 وحتى يومنا هذا ، وتطور رأسماله حتى وصل الى (250) مليار دينار وتم ادراجه في سوق العراق للأوراق المالية في تاريخ 2004/6/15 بنسبة مساهمة خاصة 100% . [12]

2.9 اهداف المصرف الرئيسية

يهدف المصرف الى خدمة الاقتصاد العراقي عن طريق اجتذاب الودائع ومن ثم اعادة تشغيلها في مختلف القطاعات الاقتصادية حسب نموها وتطورها ومساهمتها في الاداء الاقتصادي وتقديم أفضل الخدمات المصرفية الداخلية والخارجية. وساعدت التطورات الاخيرة الى اتساع مجال النشاط المصرفي ليمتد الى مجالات مصرفية ومالية متنوعة من ناحية، وتطوير الخدمات والادوات المستخدمة في هذه المجالات من ناحية اخرى ليشمل الاسهام في الفرص الاستثمارية الجديدة وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاعمارية والانمائية الى جانب تقديم الائتمان اللازم لكافة الاغراض الاقتصادية. [12]

3.9 عند ومواقع فروع المصرف

ان المصرف يسعى جاهدا الى تقديم أفضل الخدمات المصرفية من خلال شبكة فروعه ويختلف نشاط الفرع باختلاف الموقع الجغرافي، حيث بلغ عدد الفروع المنتشرة (22) فرعا داخل العراق، منها احدى عشر فرعا تعمل داخل مدينة بغداد وإحدى عشر فرعا خارجها، في محافظات الحلة والكوت والبصرة والعمارة واربيل والنجف والسليمانية ودهوك كربلاء. [12]

4.9 المساهمة (الاستثمار) في شركات اخرى

أسهم مصرف الاستثمار العراقي في تأسيس الشركات طويلة الاجل (شركة مساهمة خاصة) والجدول (1) يوضح نسبة المصرف في الشركات طويلة الاجل.

الجدول (1): نسبة اسهام مصرف الاستثمار العراقي في شركات طويلة الاجل لعام 2020 [11]

ت	اسم الشركة	مقدار المساهمة (ألف دينار)	راس المال (ألف دينار)	نسبة الملكية (%)
1	شركة الأثمار	250,000	250,000	100
2	شركة العراقية للكفالات المصرفية	1,922,119	9,625,578	19.97
3	شركة اتحاد المصارف العراقية	100,000	1,300,000	7.7
4	شركة العراقية لضمان الودائع	789,437	100,000,000	0.8
	المجموع	3,061,556		

5.9. السياسات المحاسبية الهامة (أسس اعداد القوائم المالية)

طبق المصرف منذ تأسيسه النظام المحاسبي الموحد في تسجيل وتبويب البيانات المحاسبية الى نهاية عام 2015، واعتمد مبدأ الاستحقاق عند اعداد البيانات المالية والحسابات الختامية. الا ان القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2016 هي اول سنة يتم فيها اعداد قوائم مالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبناء على تعليمات الجهة القطاعية المشرفة.

10. استعراض مسار تطور قائمة المركز المالي لمصرف الاستثمار العراقي

سيتم تناول بعض المؤشرات المالية ضمن قائمة المركز المالي لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010 – 2020)، وذلك لغرض التوصل الى معدلات النمو التي طرأت على هذه المؤشرات، ولبيان تطور اعمال المصرف لغرض بيان تطور الموقف المالي لمصرف الاستثمار العراقي سيتم عرض هذه التطورات بالتفصيل ومعدلات النمو لبعض الحسابات في قائمة المركز المالي بصورة منفصلة وكالاتي:

1.10 اجمالي الموجودات

يعد اجمالي الموجودات من المؤشرات المالية الهامة في قائمة المركز المالي وهي موارد مالية يمتلكها المصرف والتي يمكن تمثيلها بالجدول (2):

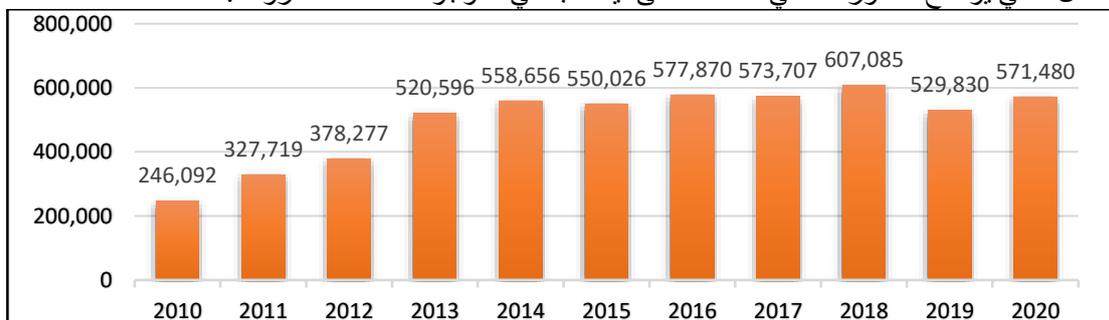
الجدول (2): تطور اجمالي الموجودات وتغيرها ومعدلات نموها لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010-2020) (مليون دينار) [11]

السنة	اجمالي الموجودات	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	246,092	-	-
2011	327,719	81,627	33.17
2012	378,277	50,558	15.43
2013	520,596	142,319	37.62
2014	558,656	38,060	7.31
2015	550,026	-8,630	-1.54
2016	577,870	27,844	5.06
2017	573,707	-4,163	-0.72
2018	607,085	33,378	5.82
2019	529,830	-77,255	-12.73
2020	571,480	41,650	7.86

يلاحظ من الجدول (2)، بان قيمة اجمالي الموجودات اظهرت سلوكاً متقلبا طيلة مدة البحث، حيث انها كانت (246,092) مليار دينار في 2010، لترتفع الى (558,656) مليار دينار في عام 2014 وبلغت أقصاها في عام 2018 إذ بلغت (607,085) مليار دينار، بسبب ارتفاع حجم القروض والتسليف بمعدل (109) مليار دينار [12]. وانخفضت بعد ذلك حتى استقرت عند (571,480) مليار دينار في 2020.

اما بالنسبة لمقدار التغيرات في قيمة اجمالي الموجودات، فهو اظهر سلوكاً مماثلاً من التذبذب حيث انه بينما كان موجبا عند (81,627) في 2011، تحول الى المستوى السالب ليصل الى (-8,630) في 2015، لتتذبذب بعد ذلك ما بين الارتفاع والانخفاض، حتى استقرت عند (41,650) في 2020.

واظهرت معدلات نمو اجمالي الموجودات ذات الاتجاه المتقلب، حيث انها بينما كانت موجبة عند (33,17%) في 2011 انخفضت بعد ذلك لتظهر عند (-1.54%) في 2015، لتتذبذب بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض حتى استقرت عند (7.86%) في 2020. والشكل الاتي يوضح التطورات التي حصلت على قيمة اجمالي الموجودات للمدة المدروسة.



الشكل (1) تطور اجمالي الموجودات لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010-2020) [11]

2.10 راس المال المدفوع

ان الاحتفاظ براس مال كاف من اهم عناصر التطور في العمل المصرفي وتطوير العلاقات مع المؤسسات المصرفية الاجنبية في مجال التجارة الخارجية والاستعداد للمنافسة الشديدة في إطار سوق المصارف التجارية والاسلامية. والجدول (3) يوضح قيمة ومعدلات النمو التي حصلت في راس المال المدفوع للمصرف.

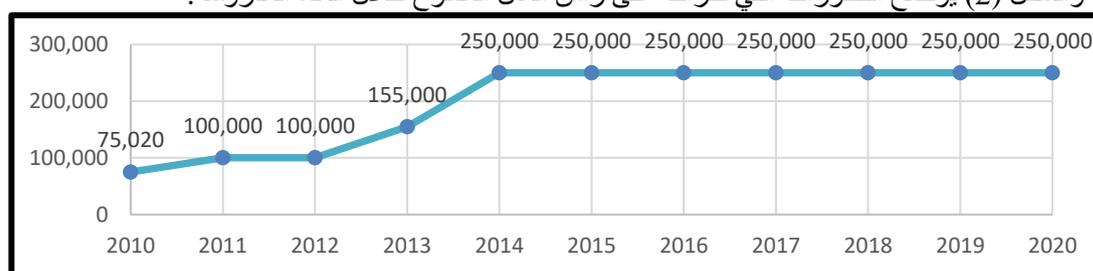
الجدول (3): تطور رأس المال المدفوع ومعدلات نموها لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010-2020) (مليون دينار) [11]

السنة	رأس المال المدفوع	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	75,020	----	----
2011	100,000	24,980	33.30
2012	100,000	0	0.00
2013	155,000	55,000	55.00
2014	250,000	95,000	61.29
2015	250,000	0	0.00
2016	250,000	0	0.00
2017	250,000	0	0.00
2018	250,000	0	0.00
2019	250,000	0	0.00
2020	250,000	0	0.00

يلاحظ من الجدول (3)، بان قيمة رأس المال المدفوع كانت (75,020) مليار دينار في 2010، وارتفعت تقريبا، في السنة التالية لتصل الى (100) مليار دينار، لتصبح (155) مليار دينار في 2013، لترتفع الى (250) مليار دينار في 2014 ولغاية نهاية مدة البحث في 2020، بسبب التعليمات الصادرة من المصرف المركزي، حيث ان قسم من الزيادات كانت نتيجة تحويل الارباح القابلة للتوزيع الى رأس المال. [12].

اما مقدار التغير في رأس المال المدفوع، فقد كان 24,980 في 2011، ليضحي صفري بعد ذلك، ويرتفع في السنتين التاليتين، ليعود صفريا في بقية سنوات البحث.

اما بالنسبة لمعدل نمو رأس المال المدفوع، فهو اظهر سلوكا مماثلا، حيث انه بينما كان عند (33.30%) في 2011، لينخفض بعد ذلك ليظهر عند (0.00%) في 2012، ثم ارتفع عند (61.29%) في 2014، وليستقر بعد ذلك عند (0.00%) بقية مدة البحث الى 2020. والشكل (2) يوضح التطورات التي طرأت على رأس المال المدفوع خلال المدة المدروسة.



الشكل (2): التطورات التي حصلت على رأس مال لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010-2020) [11]

3.10 اجمالي المطلوبات

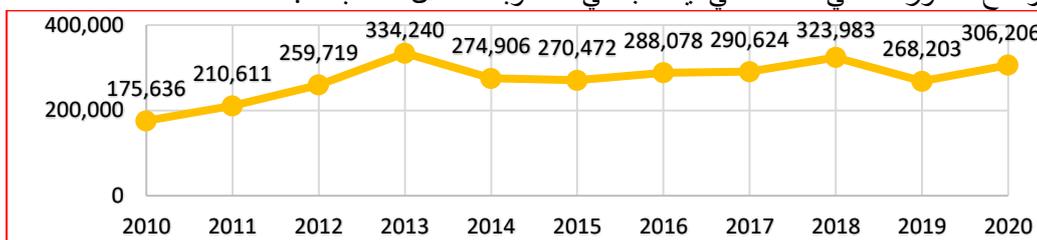
هي التزامات مدرجة في الميزانية العمومية والتي يجب على المؤسسة المالية تسديدها خلال السنة المالية أو دورة التشغيل، والجدول (4) يوضح قيمة ومعدلات النمو التي حصلت في اجمالي المطلوبات للمصرف.

الجدول (4): تطورات اجمالي المطلوبات وتغيراتها ومعدلات نموها لمصرف الاستثمار للمدة (2010-2020) (مليون دينار) [11]

السنة	اجمالي المطلوبات	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	175,636	-	-
2011	210,611	34,975	19.91%
2012	259,719	49,108	23.32
2013	334,240	74,521	28.6
2014	274,906	-59,334	-17.75
2015	270,472	-4,434	-1.61
2016	288,078	17,606	6.51
2017	290,624	2,546	0.88
2018	323,983	33,359	11.48
2019	268,203	-55,780	-17.22
2020	306,206	38,003	14.17

يلاحظ من الجدول (4)، بان قيمة اجمالي المطلوبات اظهرت سلوكا متقلبا طيلة مدة البحث، حيث انها كانت (175,636) مليار دينار في 2010 وارتفعت الى (334,240) مليار دينار في 2013 وهذا يرجع الى التطورات التي حدثت في قيمة الحسابات الجارية والودائع [12] لتذبذب بعد ذلك ما بين الزيادة والانخفاض، حتى استقرت عند (306,206) مليار دينار في 2020.

اما بالنسبة لمقدار التغيرات في اجمالي المطلوبات، فهي اظهرت سلوكا مماثلا من التذبذب، حيث انه بينما كان موجبا عند (34,975) في 2011، انخفضت بعد ذلك الى المستوى السالب عند (-59,334) في 2014، ليتذبذب بعد ذلك ما بين الزيادة والانخفاض، ليستقر عند (38,003) في 2020. وظهرت معدلات نمو اجمالي المطلوبات ذات الاتجاه المتقلب، حيث انها بينما كانت موجبة عند (19.91%) في 2011 انخفضت بعد ذلك لتضحي (-17.75%) في 2014 لتستقر عند (14.17%) في 2020. والشكل (3) يوضح التطورات التي حصلت في قيمة اجمالي المطلوبات خلال مدة البحث.



الشكل (3) تطورات قيمة اجمالي المطلوبات لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2020-2010) [11]

4.10 حقوق الملكية

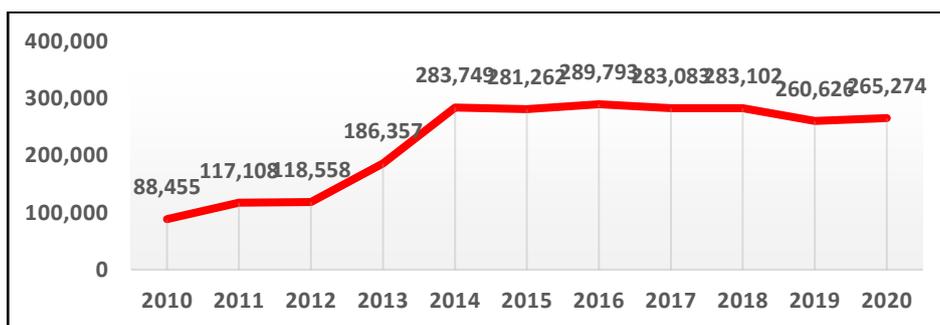
تعدّ حقوق الملكية واحدةً من البيانات التي تُضاف إلى القوائم المالية تحديداً في قائمة المركز المالي وهي إحدى البيانات المالية الأقصر؛ لأنه لا يوجد العديد من المعاملات التي تؤثر بالفعل على حسابات حقوق الملكية، فيمكن القول إن حقوق الملكية هي في الأساس حقوق المالك في أصول الشركة، أي ما تبقى للمالك بعد طرح جميع الالتزامات من الأصول. والجدول (5) يوضح قيمة حقوق المساهمين لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2020-2010).

الجدول (5): تطور قيمة حقوق الملكية وتغيرها ومعدلات نموها لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2020-2010) (مليون دينار) [11]

السنة	حقوق الملكية	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	88,455	-----	-----
2011	117,108	28,653	32.39
2012	118,558	1,450	1.24
2013	186,357	67,799	57.19
2014	283,749	97,392	52.26
2015	281,262	-2,487	-0.88
2016	289,793	8,531	3.03
2017	283,083	-6,710	-2.32
2018	283,102	19	0.01
2019	260,626	-22,476	-7.94
2020	265,274	4,648	1.78

يلاحظ من الجدول (5)، بان قيمة حقوق الملكية اظهرت سلوكا متقلبا طيلة مدة البحث، حيث انها كانت (88,455) مليار دينار في 2010 وارتفعت الى (283,749) مليار دينار في 2014 وهذا يرجع الى التطورات التي حدثت في راس المال المدفوع، فضلا عن الزيادة في حساب الاحتياطيّات والارباح المرحلة من السنوات السابقة والتي تم اضافتها الى راس المال المدفوع. [12] وانخفضت بعد ذلك لتستقر عند (265.274) مليار دينار في 2020.

اما بالنسبة لمقدار التغيرات في حقوق الملكية، فهي اظهرت سلوكا مماثلا من التذبذب، حيث انها بينما كان موجبا عند (28,653) في 2011، ارتفع بعد ذلك الى (97,392) في 2014، ليتذبذب بعد ذلك ما بين الزيادة والانخفاض ليستقر عند (4,648) في 2020. اظهرت معدلات نمو حقوق الملكية ذات الاتجاه المتقلب، حيث انها بينما كانت موجبة عند (32.39%) في 2011 انخفضت بعد ذلك لتضحي (-0.88%) في 2015، الا انها تذبذبت بعد ذلك ما بين الزيادة والانخفاض لتستقر عند (1.78%) في 2020. والشكل (4) يوضح التطورات التي حصلت في قيمة حقوق الملكية خلال مدة البحث.



الشكل (4) تطور حقوق الملكية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2020-2010) [11]

11. تحليل تأثير النشاط المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي في فاعلية الاستثمارات المحلية للفترة (2010-2020).

يتناول هذا المحور نتائج قياس وتحليل علاقة النشاط المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي وفاعلية الاستثمارات المحلية من خلال مجموعة من المتغيرات التي يمكن من خلالها تحديد تلك العلاقة وذلك من خلال عدة مطالب وكما يلي:

1.11 نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص

في هذا المطلب سوف يتم تناول علاقة اجمالي الودائع والحسابات الجارية وتأثيرها بأجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص والذي يعبر عن الاستثمارات المحلية، ومدى فاعلية هذه العلاقة خلال مدة البحث ويمكن تمثيل ذلك من خلال الجدول (6).

الجدول (6) نسبة مساهمة اجمالي الودائع الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص لمصرف الاستثمار العراقي للفترة (2010-2020) (مليون دينار) [11]

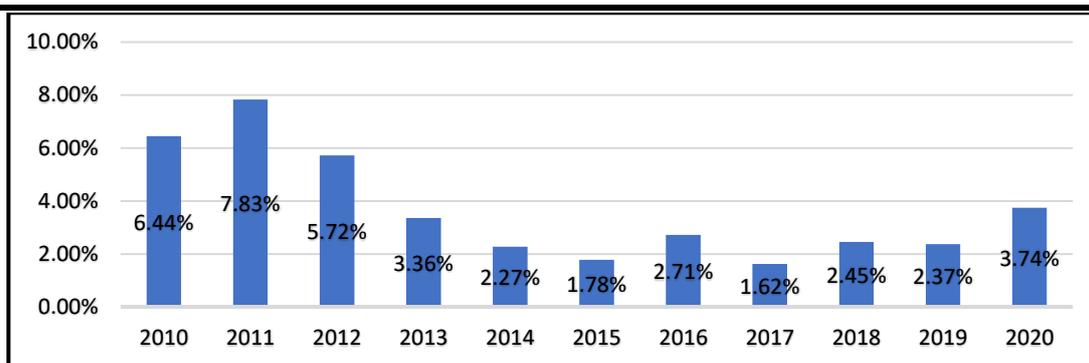
السنة	اجمالي الودائع	معدل النمو لإجمالي الودائع (%)	اجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص	معدل النمو الإجمالي تكوين رأس المال لثابت الخاص (%)	نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص (%)	معدل نمو الودائع الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص (%)
2010	139,014	-	2,157,757	-	6.44	-
2011	187,225	34.68	2,390,243	10.77	7.83	21.58
2012	193,308	3.25	3,381,095	41.45	5.72	-26.95
2013	283,288	46.55	8,428,008	149.27	3.36	-41.26
2014	256,736	-9.37	11,296,725	34.04	2.27	-32.44
2015	260,110	1.31	14,648,946	29.67	1.78	-21.59
2016	283,975	9.17	10,460,245	-28.59	2.71	52.25
2017	263,857	-7.08	16,293,115	55.76	1.62	-40.22
2018	319,194	20.97	13,029,633	-20.03	2.45	51.23
2019	266,431	-16.53	11,246,459	-13.69	2.37	-3.27
2020	296,597	11.32	7,936,891	-29.43	3.74	57.81
معدل النمو المركب نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص						-4.83%

يلاحظ من الجدول (6)، ان اجمالي ودائع المصرف ارتفعت من (139,014) مليار دينار في 2010 الى (283,288) مليار دينار في 2013 ، باعتبار ان الودائع بكافة انواعها مصدرا رئيسيا لتمويل الانشطة المصرفية وخلال هذه العام تركزت جهود المصرف باستقطاب اكبر عدد من الزبائن وتوسيع حجم الودائع التي تمثل نسبة 46.5% من اجمالي الموجودات (التقرير السنوي لمصرف الاستثمار العراقي ، 2013 ، 12) لتذبذب بعد ذلك ما بين الزيادة والانخفاض ، حتى تستقر عند انخفاض واضح طيلة السنتين الاخيرتين من مدة البحث عند (266,431) مليار دينار في 2019 و (296,597) مليار دينار في 2020 ، وربما يعود السبب في هذا الانخفاض الى تداعيات جائحة كورونا .

واظهرت معدلات نمو اجمالي الودائع ذات السلوك عموما، حيث ارتفعت من (34.7%) في 2011 الى (46.6%) في 2013، لينحدر بعد ذلك الى مستوى السالب في العام التالي، ولتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، الى ان تستقر عند مستوى موجب عند (11.3%) في 2020.

بينما اظهرت نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص للمصرف اتجاها نزوليا بشكل عام خلال مدة البحث، حيث انخفضت هذه النسبة من (7.8%) في 2011 الى (1.8%) في 2015، لتتقلب بعد ذلك ما بين الزيادة والانخفاض، حتى تستقر عند (3.74%) في 2020، كما وبلغ معدل النمو المركب نسبة مساهمة اجمالي ودائع المصرف الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص (-4.83%). مما يشير الى ضعف اسهام هذا المصرف بالاستثمار المحلي.

اما بالنسبة لمعدل نمو اجمالي الودائع الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص، فقد كان 21.58% في 2011، ووصل الى 52.25% في 2016، بعد أربع سنوات من المستوى السالب، ليستقر عند 57.81% في 2020. والشكل (5) يبين نسبة مساهمة اجمالي ودائع المصرف الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص خلال مدة البحث.



الشكل (5) نسبة مساهمة اجمالي الودائع الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010-2020) [11]

2.11 نسبة اجمالي الائتمان الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص

يتناول هذا المطلب علاقة اجمالي الائتمان الممنوح بإجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص والذي يعبر عن الاستثمار المحلي، وعليه فانه لا بد من وجود علاقة ذات تأثير ايجابي في فاعلية الاستثمارات المحلية في الدولة ويتعمد ذلك على القدرة في التنفيذ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (7)

جدول (7) نسبة مساهمة اجمالي الائتمان الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010-2020)

(مليون دينار) [11]

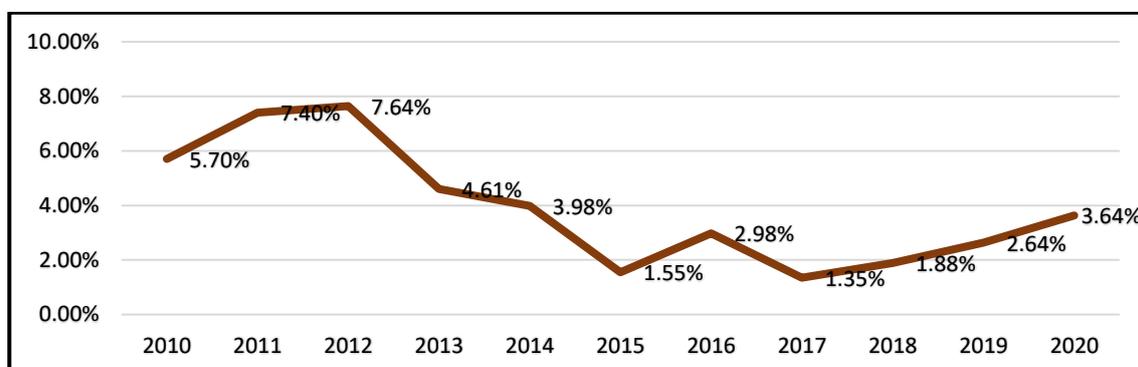
السنة	اجمالي الائتمان	معدل نمو اجمالي الائتمان (%)	اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص	معدل نمو اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص (%)	نسبة اجمالي الائتمان الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص (%)	معدل نمو الائتمان الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص (%)
2010	122,967	-	2,157,757	-	5.70	-
2011	176,907	43.87	2,390,243	10.77	7.40	29.82
2012	258,438	46.09	3,381,095	41.45	7.64	3.24
2013	388,143	50.19	8,428,008	149.27	4.61	-39.66
2014	450,105	15.96	11,296,725	34.04	3.98	-13.67
2015	227,055	-49.56	14,648,946	29.67	1.55	-61.06
2016	311,919	37.38	10,460,245	-28.59	2.98	92.26
2017	219,921	-29.49	16,293,115	55.76	1.35	-54.70
2018	245,544	11.65	13,029,633	-20.03	1.88	39.26
2019	296,354	20.69	11,246,459	-13.69	2.64	40.43
2020	288,661	-2.60	7,936,891	-29.43	3.64	37.88
						-4.00%

يلاحظ من الجدول (7)، تصاعد اجمالي الائتمان الممنوح من المصرف من (122,967) مليار دينار في 2010 الى (450,105) مليار في 2014، على رغم من الظروف الصعبة نسبياً وخشياً تعثر بعض المقترضين عمل المصرف على وضع سياسة جديدة هدفها الحفاظ على انسيابية التسديد بشكل منتظم وذلك من خلال تناسب مبلغ القرض للزبون مع القدرة على الوفاء بالالتزام [12]، الا انه اخذ يتذبذب ما بين الزيادة والانخفاض بعد ذلك، ليستقر عند مستوى (288,661) مليار دينار في 2020.

وسارت معدلات نمو اجمالي الائتمان الممنوح ذات المنحى، حيث ارتفعت من (43.9%) في 2011 الى (50.2%) في 2013 وذلك بسبب استمرار توسع المصرف بشكل كبير بإصدار خطابات ضمان بكافة انواعها مع الحفاظ على تقديم ضمانات عالية الجودة وتجنب المخاطر، بالإضافة الى توسع قسم الاعتمادات في المصرف بشكل كبير ايضا من خلال اصدار اعتمادات مستندية وبالتعاون مع مراسلين الذين استطاع المصرف من الحصول على ائتمانات كبيرة من بعضهم مما ساعده على التوسع والنمو في هذا النوع [12]. الا انها اخذت بالتقلب بعد ذلك ما بين المستوى الموجب والسالب، الى ان استقرت عند مستوى السالب عند (-2.6%) في 2020، لوحظ عند مراجعة ملف الائتمان الأكبر (20) مقترض بان جزء من الضمانات المقدمة غير كافية (صك وكمبيالة)، وهناك تركيز ائتماني في الفئات الكبيرة والتي تمثل القروض والحسابات الجارية المدينة ما نسبته (88%) من رصيد الائتمان النقدي الممنوح في 2020/12/31، وهذا يشكل مخاطر ائتمانية كبيرة على المصرف وبالإضافة الى ذلك لوحظ بان الضمانات المقدمة من الزبائن ضعيفة مما ادى الى انخفاض معدل نمو اجمالي الائتمان في هذا العام. [12]

اما بالنسبة الى نسبة اجمالي الائتمان الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص، فقد شهدت اتجاها نزوليا عموما، حيث ارتفع (5.7%) في 2010 الى (7.6%) في 2012، لتتقلب بعد ذلك ما بين الارتفاع والانخفاض، حتى تستقر عند (3.6%) في 2020، كما وبلغ معدل نمو المركب نسبة اجمالي ائتمان المصرف الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص (-4.00%). والشكل الاتي يبين نسبة مساهمة اجمالي الائتمان الممنوح الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص.

اما بالنسبة الى معدل نمو اجمالي الائتمان الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص، فقد كان عند 29.82% في 2011، ليضحي 92.26% في 2016، بعد ثلاث سنوات من المستوى السالب، ليستقر عند 37.88% في 2020. والشكل (6) يبين نسبة مساهمة اجمالي الائتمان الممنوح الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص.



الشكل (6) نسبة مساهمة اجمالي الائتمان الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010-2020) [11]

3.11 نسبة مساهمة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص

في هذا المطلب يتم تناول مساهمة اجمالي الاستثمارات والمتمثلة بالاستثمار في شركات (التابعة والمساهمة) وتأثيرها في فاعلية الاستثمارات المحلية والمتمثلة باجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (8).

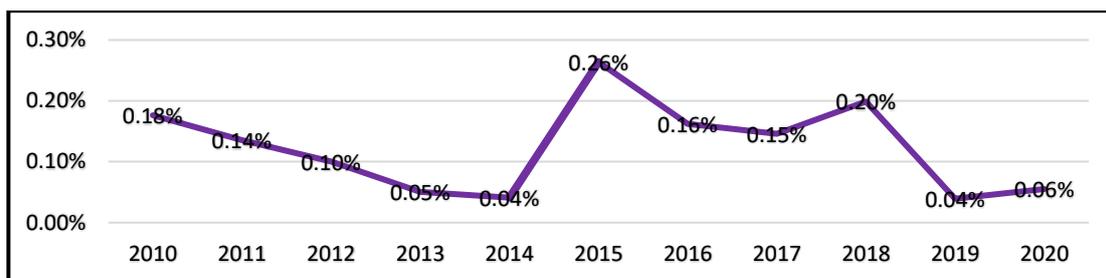
الجدول (8) نسبة مساهمة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010-2020) (مليون دينار) [11]

السنة	اجمالي الاستثمارات	معدل النمو اجمالي (%)	اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص	معدل النمو اجمالي (%)	نسبة الاستثمارات الى اجمالي تكوين راس المال الخاص (%)	معدل نمو الاستثمارات الى اجمالي تكوين راس المال الخاص (%)
2010	3,799	-	2,157,757	-	0.18	-
2011	3,232	-14.92	2,390,243	10.77	0.14	-22.22
2012	3,385	4.73	3,381,095	41.45	0.10	-28.57
2013	4,250	25.55	8,428,008	149.27	0.05	-50.00
2014	4,650	9.41	11,296,725	34.04	0.04	-20.00
2015	38,641	730.99	14,648,946	29.67	0.26	550.00
2016	16,983	-56.05	10,460,245	-28.59	0.16	-38.46
2017	23,739	39.78	16,293,115	55.76	0.15	-6.25
2018	25,935	9.25	13,029,633	-20.03	0.20	33.33
2019	4,420	-82.96	11,246,459	-13.69	0.04	-80.00
2020	4,395	-0.57	7,936,891	-29.43	0.06	50.00
معدل النمو المركب نسبة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص						-9.98%

يلاحظ من الجدول (8)، ان استثمارات المصرف شهدت ارتفاعا عموما طيلة المدة 2010-2015 (ماعدا عام 2011 حيث انخفضت قليلا)، حيث ارتفعت من (3,799) مليار دينار في 2010 الى (38,641) مليار دينار في 2015، حيث استطاع المصرف ان يحافظ وكفاءة عالية على الاستثمار، وتمثلت في استثمار مبالغ لدى المصرف المركزي العراقي بمقدار (20) مليار دينار واستثمارات في حوالات الخزينة بمبلغ (14) مليار دينار (التقرير السنوي لمصرف الاستثمار العراقي، 2015، 38)، لتتقلب بعد ذلك ما بين الزيادة والانخفاض، حتى تستقر عند (4,395) مليار دينار في 2020.

كما ان معدلات نمو اجمالي الاستثمارات متذبذبة بينما كانت في المستوى السالب عند (-14.9%) في 2010 ارتفعت الى مستوى الموجب عند (25.6%) في 2013، لتذبذب بعد ذلك ما بين الزيادة والانخفاض، لتستقر في مستوى السالب عند (-0.6%) في 2020. اما بالنسبة الى نسبة استثمارات المصرف الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص، فقد كانت تتسم بالضآلة فلم تبلغ عدد صحيحا طيلة مدة البحث مما يدل على الاسهام الضعيف للمصرف في مجال استثمارات الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص للدولة، حيث انخفضت هذه النسبة من (0.2%) في 2010 الى (0.04%) في 2014 لتتقلب بعد ذلك ما بين الزيادة والانخفاض الى ان تستقر عند (0.1%) في 2020. كما بلغ معدل نمو المركب نسبة مساهمة اجمالي استثمارات المصرف الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص (-9.98%).

اما بالنسبة الى معدل نمو اجمالي الاستثمارات الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص، فقد كان بمستوى سالب عند - 22.22% في 2011، ليضحي عند مستوى موجب وكبير عند 550% في 2015 بعد أربع سنوات من النمو السالب، ليستقر عند 50% في 2020. والشكل (7) يبين نسبة مساهمة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص.



الشكل (7) نسبة مساهمة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي تكوين راس المال الثابت الخاص لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2020-2010) [11]

12. الاستنتاجات

بعد اجراء تحليل تأثير بعض متغيرات النشاط المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي ومدى تمكنها من التأثير في فاعلية الاستثمارات المحلية، هناك مجموعة من الاستنتاجات، منها:

1- يشكل النشاط المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي اهمية كبيرة للمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال منح الائتمان المصرفي لتمويل المشاريع الاستثمارية، اذ ان المصارف التجارية العراقية الخاصة تعد ركيزة اساسية من ركائز النظام المصرفي.

2- تحظى فاعلية الاستثمارات من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة في جميع البلدان كونها عنصر مهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، ويرتبط دور اسهام النشاط المصرفي للمصارف التجارية من خلال قيامها في تمويل المشاريع الاستثمارية المهمة في زيادة استخدام الموارد المالية والبشرية بالإضافة الى اسهامه في استغلال الفائض النقدي وبالتالي تحقق التراكم الرأسمالي.

3- ظهر من خلال تحليل بعض مؤشرات النشاط المصرفي، ان اداء النشاط المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي مازال ضعيفا بالرغم من الاصلاحات التي طالت البيئة المصرفية، وعلى الرغم من انتهاز السلطات النقدية برنامج الاصلاح النقدي والمصرفي بعد عام 2003.

يستنتج من خلال تحليل تأثير بعض مؤشرات النشاط المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي في زيادة فاعلية الاستثمارات المحلية للمدة (2010 – 2020) هناك قصور في اسهام الانشطة المصرفية والمتمثلة ب (اجمالي الودائع، وجمالي الائتمان، وجمالي الاستثمارات) في فاعلية الاستثمارات المحلية والمتمثلة ب (اجمالي رأس المال الثابت الخاص) حيث تبين ان:

- ان معدل النمو المركب نسبة مساهمة اجمالي الودائع الى اجمالي رأس المال الثابت الخاص (-4.83%)
- ان معدل النمو المركب نسبة مساهمة اجمالي الائتمان الى اجمالي رأس المال الثابت الخاص (-4.00%)
- ان معدل النمو المركب نسبة مساهمة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي رأس المال الثابت الخاص (-9.98%)
- نستنتج اثبات صحة ما جاء به من فرضية البحث هناك قصور في اسهام مصرف الاستثمار العراقي كأحد المصارف التجارية العراقية الخاصة في الاستثمارات المحلية ورفع فاعليتها.

13. التوصيات

من خلال ما تم التوصل إليه من استنتاجات، ولغرض تجاوز ما جاء بها من سلبيات لذا يوصى البحث بمجموعة من التوصيات وكما يأتي:

1. زيادة حجم الودائع وذلك من خلال استقطابها من الافراد والمؤسسات حيث تشكل الودائع المصدر الرئيس للموجودات المصرف.
2. زيادة الاستثمارات المحلية وذلك من خلال مساهمة المصرف في الشركات الاستثمارية او من خلال الشركات التابعة للمصرف ذلك من خلال زيادة راس مال هذه الشركات ومشاركتها الفعالة.
3. تعد التسهيلات الائتمانية من اهم الانشطة المصرفية التي يمارسها مصرف الاستثمار العراقي والتي تعكس بدورها مدى اهميتها من خلال أثرها في نمو المصرف وتوسعه، فضلا عن كونها محورا أساسيا في تمويل الانتاج وتكوين راس المال، فلا بد من النهوض بالسياسة الائتمانية والذي يتطلب اعتماد خطط وبرامج تنموية تساهم في تمويل تعزيز البيئة الاستثمارية من خلال

- زيادة القروض ومن ثم تحفيز وتفعيل الاستثمارات حيث ان الاستثمارات حساسة نظرا لتراجع بعض مؤشرات النشاط المصرفي بسبب الاوضاع السياسية والأمنية.
4. العمل على تشجيع مصرف الاستثمار العراقي للتعاون مع القطاع الخاص لدراسة الفرص الاستثمارية والتنسيق بين جهودها، ودراسة جدواها بما يشجع المصارف على الاستثمار طويل الأجل.
5. ضرورة العمل على وضع خطط وبرامج مصرفية من شأنها التركيز في زيادة الوعي المصرفي وحث الافراد والزبائن والتوجيه نحو زيادة الايداعات من اجل تدعيم مواردها وزيادة الامكانات الاقراضية لغرض المساهمة في دعم الاستثمار المحلي.

المصادر

- [1] باشا، كريم عبد النبي، " المؤسسات المالية والمصرفية ودورها في توفير الموارد وتوجيه الاستثمار في العراق "، مجلة المنصور / كلية المنصور الجامعة / العدد 12 / بغداد / 2009، ص 2.
- [2] البرزنجي، احمد محمد فهمي سعيد، 2018، (مدخل في ادارة المصارف والعمليات المصرفية)، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق، ص 119.
- [3] الجزراوي أبراهيم محمد علي، عبد الله نور عبد الرزاق " تحليل الاستثمارات المالية باستخدام المؤشرات المالية بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة (2007-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية"، المجلد 18 العدد 66، 2010.
- [4] الذهبي، جلييلة عيدان حليل، زيني، وسام حسن احمد، 2019، (مداخل تدقيق ورقابة الاداء المصرفي)، الطبعة الاولى، مكتبة الضاد للنشر والتوزيع، 179.
- [5] سعيد، عبد السلام لفته، 2018، (ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي)، الطبعة الثالثة، الذاكرة للنشر والتوزيع، ص 237.
- [6] الشمري، صادق راشد، 2012، (ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية)، مطبعة الكتاب، بغداد، العراق.
- [7] شموط، مروان، عبود كنجو، كنجو، " اسس الاستثمار "، الشركة العربية المتحدة للتوريد والتسويق، القاهرة، مصر، 2010، ص 11.
- [8] الصيرفي، محمد عبد الفتاح، 2006، (ادارة البنوك)، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 20.
- [9] عفانه، محمد كمال كامل، 2018، (ادارة الائتمان المصرفي)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 17.
- [10] علوان، قاسم نايف، "ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009، ص 29.
- [11] مصرف الاستثمار العراقي، التقرير السنوي لأعوام 2013 (ص 34) و2014 (ص 12) و2015 (ص 38) و 2018 (ص 48) و 2020 (ص 13، 25) العراق – بغداد.
- [12] مطر، محمد، " ادارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية " الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 29.
- [13] المنشد، وحيدة جبر خلف، البهادلي، صادق طعمة خلف، 2020، (ادوات تحويل مخاطر الائتمان ودورها بالاستقرار المالي- جهود دولية وتجارب عالمية-)، الطبعة الاولى، مكتبة المنار للطباعة والتوزيع، بغداد، العراق.
- [14] موسى، شقيري نوري، " ادارة الاستثمار " دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2012، ص 20.
- [15] Alexander, Gordon J. & Sharpe, William F.8 Bailey, Jeffery v., "Fundamentals of IN Vestments", 3rd Ed person Education. Inc., 2001, P. 1.
- [16] B Purba, R Masbar, I Maipita and A Jamal, "The Effect of Capital Expenditure and Gross Fixed Capital Formation on Income Disparity in West Coast Region of North Sumatera ", IOP Publishing, IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science 260,2019.
- [17] Charles P. Jones, "IN Vestments analysis and management", Ch1, ninth edition, copyright John Wiley and Dsons, Inc. all rights reserved, 2004, P. 1.
- [18] Greenbaum, I. S., Thakor, A. V., & Boot, A. W. A. (2016). Contemporary financial intermediation. (3rd Ed.). USA: Elsevier Inc. p. 24.
- [19] Hsu, P-H, X Tian and Y Xu (2014), "Financial development and innovation: Cross-country evidence", Journal of Financial Economics 112(1).
- [20] Kanu, Success, Ikechi and Nwaimo, Chilaka Emmanuel, "Capital Expenditures and Gross Fixed Capital Formation in Nigeria", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.6, No.12, 2015, P. 139.

- [21] LAUTIERA, MARC AND MOREAUB, FRANÇOIS, "DOMESTIC INVESTMENT AND FDI IN DEVELOPING COUNTRIES": THE MISSING LINK, JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT 1 Volume 37, Number 3, September 2012, PP. 4-7.
- [22] McLaren, Craig and Murphy, Joe, National Accounts articles: "Changes to the gross fixed capital formation methodology and processing ,"Office for National Statistics, 23 January 2017, P.3.
- [23] Mishkin, F.S. (2001). The Economics of Money, Banking and Financial Markets. Sixth Edition with the Economist Global Banking Survey. Pearson Education, P. 4.
- [24] P. S. Aithal, "Ideal Banking Concept and Characteristics ,"International Research Journal of Management, IT & Social Sciences (IRJMIS), Vol. 3 Issue 11, November 2016, P. 2.
- [25] Rose, Peter – Commercial Bank Management –Irwin McGraw –Hill – London- 2000, P.138.
- [26] Rose, S Peter, Hudgins, C Sylvia, 2008, (Bank Management and Financial Services), Seventh Edition, McGraw-Hill, New York, P. 307.
- [27] SALEH, KUSMADI, "THE MEASUREMENT OF GROSS DOMESTIC FIXED CAPITAL FORMATION IN INDONESIA, CENTRAL BUREAU OF STATISTICS, Jakarta, March 1997, P.3.
- [28] Sruti Bansal, "Meaning, Concept and Significance of Banks", International Journal of Recent Advances in Multidisciplinary Topics, Volume 1, Issue 2, October 2020, P.11.
- [29] Winger, Beruard J. & Fresca, Ralph, "IN Vestments: Introduction to Analysis and Planning ", 3ed, Prentice – Hall. INC, 2000, P. 10.



**Journal of Administration
& Economics**

**Mustansiriya
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E- ISSN: 2707-1359

**The Impact of Banking Activity on Increasing the Effectiveness of Local
Investments: An Analytical Study in the Iraqi Investment Bank**

Hussein Kadhim Jebur

Dep. Finance and Banking, Administration and Economics, Mustansiriya, Baghdad, Iraq

Email: hk358101@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/>

Subhi Hassoon Abbas

Dep. Finance and Banking, Administration and Economics, Mustansiriya, Baghdad, Iraq

Email: shassoon@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0001-7017-6595>

Article Information

Article History:

Received: 21 / 8 / 2022

Accepted : 20 / 9 / 2022

Available Online: 25 / 7 / 2024

Page no : 161 – 175

Keywords:

Iraqi Investment Bank, Impact of banking activity, Local investments, Loans, Deposits.

Correspondence:

Researcher name:

Subhi Hassoon

Email:

hk358101@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

This research aims to shed light on the experience of one of the private Iraqi commercial banks in financing investment projects by shedding light on the reality of local investment in Iraq and its ability to meet development requirements and examine the role and orientation of the Iraqi Investment Bank through analysis and showing its strengths and weaknesses. The research is based on the Iraqi economy's problem with weak local investment financing. Some of this financing may be directed to unproductive or speculative investments or money laundering activities, as any weakness in the role of banking activities towards the financing process casts a shadow on the delay in implementing investment programs. The research is based on the hypothesis that there is a deficiency in the contribution of the Iraqi Investment Bank as one of the private Iraqi commercial banks in local investments and in raising their effectiveness. The most important result is to prove the validity of the research hypothesis that there is a deficiency in the contribution of the Iraqi Investment Bank as one of the private Iraqi commercial banks in local investments and raising their effectiveness. The research concludes that there is a deficiency in the contribution of banking activities represented by (total deposits, total credit, and total investments) in the effectiveness of local investments represented by (total private fixed capital).